

أثر المناخ الاستثماري في الجزائر على جذب الاستثمارات في القطاعات الخدمية

The impact of the investment climate in Algeria on attracting investments in service sectors

بن قويدر حياة¹، د. غويني العربي²

¹University of Algiers3، benkouider.hayet@univ-alger3

²University of Algiers3، ghouini.larbi@univ-alger3

تاريخ النشر: 2019/08/30

تاريخ القبول: 2019/05/24

تاريخ الاستلام: 2019/04/06

ملخص:

اهتم البحث بدراسة تأثير عناصر المناخ الاستثماري على جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في القطاعات الخدمية بالجزائر لما لهذه القطاعات من أهمية متزايدة فهي تساهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل، كما أنها تؤثر على القطاعات الأخرى. والمناخ الاستثماري رغم أثره الكبير على جذب الاستثمار إلا أن الجزائر بقيت تحتل مراتب متدنية في المؤشرات الدولية لقياس الاستثمار وتدفقات الاستثمار بها متذبذبة ولا تعكس المستوى الحقيقي لإمكاناتها، حيث أن الاستثمارات في القطاعات الخدمية لم تتجاوز 15% في حين وصلت نسبة الاستثمارات فيها عالميا إلى أكثر من 67%.

كلمات مفتاحية: الاستثمار، جذب الاستثمار، المناخ الاستثماري، القطاعات الخدمية، الخدمات.

تصنيفات JEL: E22, E62, F21

Abstract :

The research concerned the study of the impact of the elements of the investment climate on attracting investment flows, especially in the service sectors in Algeria. These sectors are of increasing importance. They contribute significantly to increase the GDP and create job opportunities, and they have a significant impact on other sectors.

And the investment climate despite great impact on attracting

investment however, Algeria remained low in the international indices for measuring investment and investment flow are fluctuating and does not reflect the true level of its potential, the investments in service sectors did not exceed 15% while the proportion of investments globally reached more than 67%.

Keywords: Investment, investment attract, investment climate, service sectors.

Jel Classification Codes: E22, E62, F21.

1. مقدمة:

يعتبر الاستثمار من العناصر الفعالة والأساسية التي تحقق التنمية الاقتصادية وتمكن من إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وتنمية قدراته، ولذلك فهو يحظى باهتمام مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أصبح من أهم أدوات التمويل فهو يضمن انتقال رؤوس الأموال دون تكاليف كما يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية إضافة أنه يؤثر إيجابيا على تشجيع الاستثمار المحلي، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فإن جميع الدول تسعى بشكل كبير إلى تهيئة ظروف بيئة استثمارية مناسبة يمكن أن تساعد على تحفيز واستقطاب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ويكون ذلك من خلال إعداد منظومة قانونية ومؤسسية مناسبة والتوفر على بني تحتية تؤهلها لأن تكون أرضية جيدة لهذه الاستثمارات وتقديم حوافز ضريبية وجمركية وغيرها من المزايا، وبما أن الخدمات أصبحت تحتل مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وفي كل الاقتصاديات نظرا لمساهمتها الكبيرة في خلق قيمة مضافة وتوفير مناصب الشغل فوفق لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن الاستثمار في القطاعات الخدمية أصبح يحتل أكثر من ثلثي الاستثمارات في العالم، وبما أن الجزائر باتت لازاما عليها تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات المعرض دائما لهزات الأسعار باعتبار أنها لا تتحكم في أسعار هذه المادة ومن أجل تحقيق هذا وجب عليها توفير بيئة استثمارية ملائمة، وسنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية :

ما هو واقع الاستثمارات في القطاعات الخدمية بالجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

- تساهم البيئة الاستثمارية المستقرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- أصبحت الخدمات تحتل مكانة هامة في كل اقتصاديات العالم وهذا يعكس تنامي الاستثمار في هذا القطاع.

- البيئة الاستثمارية في الجزائر لا تمكن من جذب استثمارات في القطاعات الخدمية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- قدرة البيئة الاستثمارية على جذب مشاريع الاستثمار.
- أهمية الاستثمار في القطاعات الخدمية ودورها المتنامي في التنمية الاقتصادية في كل اقتصاديات العالم

- التعرف على واقع الاستثمار في القطاعات الخدمية في الجزائر من خلال إبراز أهم نقاط القوة والضعف في المناخ الاستثماري وانعكاس ذلك على جذب الاستثمارات.

منهج وهيكل الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه البحث وقد تم تقسيمه إلى المحاور التالية

- المناخ الاستثماري وعلاقته بجذب الاستثمارات.
- أهمية الخدمات.
- الاستثمار في القطاعات الخدمية بالجزائر.

2. المناخ الاستثماري وعلاقته بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

ترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية فهو العنصر المهم في تحقيق معدلات نمو مستمرة و متزايدة في الناتج المحلي الاجمالي ،لذلك فإن زيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم زيادة القدرة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع وزيادة قدرة الاقتصاد على التطور بصورة مستمرة .من هنا تسعى كافة الدول باختلاف انظمتها ومستويات تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أهم مصدر للتنمية لا سيما الدول النامية (حمادي و ذنون، 2014، صفحة 270) ، كما أن الاستثمار وخصوصا الأجنبي فإنه يساهم

في التقليل من الواردات و ذلك من خلال احلالها بالسلع المنتجة من طرف المستثمر الأجنبي ، كما أنه من الممكن توجيه الفائض من هذه السلع للخارج وبهذا يمكن تحسين ميزان المدفوعات وتخفيض الخلل في الميزان التجاري بالإضافة إلى أنه يمكن الاستفادة من تأثير المستثمر الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق توفير بعض المستلزمات والمواد اللازمة للإنتاج في قطاعات أخرى كانت تستورد في السابق (بلعوج، 2002، صفحة 62) ويمكن القول أن الهدف من الاستثمار عموماً سواء كان محلياً أو أجنبياً هو إحداث تنمية اقتصادية بكافة جوانبها ، لذا لا يمكن أن يكون الاستثمار المحلي منفصلاً عن الاستثمار الأجنبي ، فتحقيق الفوائد المتوقعة من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يستند إلى عدة افتراضات منها إمكانية مساهمته في تحقيق النمو عن طريق تكملة الاستثمار المحلي زيادة على دوره في نقل المهارات و التكنولوجيا وأثار غير مباشرة على الاقتصاد المحلي (يحيات و دحماني، 2014، صفحة 59) كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان تكون اثاره ايجابية مما يؤدي الى زيادة معدلات الاستثمار المحلي وتكون هذه التأثيرات الايجابية من خلال نقل و توطيد التكنولوجيا التي تؤثر على مدى كفاءة المنشآت المحلية في استخدام عناصر الانتاج التي تساعد في تدنئة التكاليف وتعظيم الارباح مما يشجع على دخول المستثمرين الى السوق ، كما يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي على الاستثمار المحلي ويكون ذلك من خلال التأثير على سعر صرف العملة المحلية ففي حال تدفق استثمارات أجنبية مباشرة و بكثافة مما ينعكس في صورة زيادة سعر صرف العملة مما يصعب على المؤسسات المحلية تصدير منتجاتها للأسواق الخارجية.

2.2 أهمية المناخ الاستثماري:

1.2.2 مفهوم المناخ الاستثماري:

إن اتخاذ قرار الاستثمار سواء كان استثماراً محلياً أو أجنبياً يتم من خلال معرفة مدى جودة مناخ الاستثمار بتلك الدولة لذلك فإن مناخ الاستثمار أو البيئة الاستثمارية يعرف بـ: النظام الذي يتفاعل مع البيئة والمجتمع بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات مختلفة والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية وحتى الطبيعية المؤثرة في ثقة المستثمر والجاذبة له بأقل المخاطر وأعلى عائد ممكن أي البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمارات (لطفي، 2009، صفحة 18)، كما أنه حسب بعض الاقتصاديين

ينصرف إلى مجموعة من سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع، حيث أن مناخ الاستثمار يتضمن "كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية وهي السياسة المالية والنقدية و التجارية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة معينة لتكون وهيئة مشجعة ومواتية لجذب الاستثمار من عدمه (عبد الحميد، 2003، صفحة 190)

2.2.2 عناصر المناخ الاستثماري:

إن العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين يمكن تلخيصها في المحددات التالية (قعلول، 2017، صفحة 11):

- **النظام الاقتصادي:** من أهم المحددات الاقتصادية درجة وضوح السياسات الاقتصادية وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، إضافة إلى حجم السوق المحلي وإمكانية النفاذ إليه والقدرة الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو هذه المتغيرات ونمو الاقتصاد ككل. كل هذه المعايير تعتمد على المؤسسات وخاصة الشركات متعددة الجنسيات في تقدير مدى مناسبة المناخ الاستثماري، فالاستثمار يبحث عن الأسواق التي توفر له مزايا في مجال وفرة الحجم والنطاق وقابلية النفاذ إليها لتمكنه من زيادة قوته التنافسية.

- **سهولة ممارسة الأعمال:** اتفقت العديد من الدراسات الاقتصادية أن بيئة الأعمال لها تأثير هام على قرار الاستثمار ومن أهم المعايير التي من خلالها تقيم سهولة ممارسة الأعمال نجد:

- الموارد البشرية التي تعتبر عنصرا هاما لجذب الاستثمار سواء من خلال تكلفتها ونتاجيتها في العمل.
- النظام الجبائي إن الضرائب لها تأثير على تنقل الاستثمارات حيث أن الزيادة في العبء الضريبي يؤثر سلبا على المؤسسات ويحد من استثماراتها كما أن الآجال والاجراءات المعمول بها يؤثران على الاستثمار وعلى استقرار المستثمرين

● **الإطار القانوني والمؤسسي:** إن الاستقرار السياسي يعد شرطاً أساسياً لضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات، كما أن عملية جذب الاستثمارات تستلزم تهيئة الأطر القانونية والانظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية تملك المشروع وضمان أقل العراقيل القانونية التي قد تعيق المشروع. ومن أهم الأطر المؤسسية والقانونية التي تساعد على جذب المشروع نذكر:

- بساطة اجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية
- وجود قانون موحد للاستثمار يتصف بالاستقرار والوضوح.
- استقلالية القضاء والقدرة على تنفيذ القوانين والاتفاقيات وحل النزاعات في حال نشوءها بين المستثمر والدولة المضيفة.

بالإضافة إلى هذه العناصر التي تعتبر من ركائز جذب أي استثمار يمكن إضافة هذه العناصر (حميد و خلف، 2017، صفحة 191)

● **الاستقرار السياسي والأمني:** حيث أن الأمن والاستقرار السياسي من أساسيات التنمية الاقتصادية وعامل مهم من عوامل جذب الاستثمارات خاصة في الدول النامية فطبيعة النظام والتغيرات السياسية تعد من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار كما أكدت على ذلك تقارير الأمم المتحدة.

● **البنى التحتية:** توفر متطلبات البنى التحتية اللازمة للاستثمار من خلال توفير الكهرباء والماء والاتصالات والنقل حيث تشير نظرية التنمية الاقتصادية إلى ضرورة توفر حد أدنى من هذه البنى ووضعها تحت تصرف المستثمر وبأسعار مناسبة وكذلك يتدرج ضمن البنية التحتية توفر الكفاءات والعناصر الفنية.

3 أهمية الخدمات:

1.3 مفهوم الخدمات:

1.1.3 تعريف الخدمات:

نظراً للأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات في جميع الاقتصاديات وتنوع أنشطة القطاعات الخدمية وترابطها مع أنشطة القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد تعددت التعاريف الممنوحة، لذلك فقد عرفت على أنها أي

نوع من أنواع الأداء غير الملموس الذي يستطيع أن يقدمه أحد الأطراف إلى طرف آخر ولا يؤدي إلى نقل ملكية هذا الشيء مع إمكانية أن تكون هذه الخدمات مرتبطة أو غير مرتبطة بمنتج مادي (Monhanty & Lakhe, 2013, p. 36)، وفي تعريف Philippe KOTLER الخدمات هي عبارة عن أي فعل أو أداء يمكن أن يحققه طرف لطرف آخر يكون في جوهره غير ملموس ولا يترتب عليه أي ملكية و انتاجه يمكن أن يرتبط بمنتج مادي أو قد لا يرتبط (العجاردة، 2005، صفحة 19)، لهذا فقد أوضح أن السلع و الخدمات مرتبطة مع بعضها بشكل كبير لسببين هما (Lendrevie, 2006, p. 26):

• السلع في كثير من الأحيان ترافقها خدمات مثل خدمات ما قبل البيع، ما بعد البيع، النقل التوزيع.....الخ.

• لا يمكن توفير العديد من الخدمات دون سلع مادية مثل تأجير السيارات، الخدمات الفندقية....الخ من خلال ما سبق يمكن أن نلخص تعريف الخدمات في أنها عبارة عن نشاط اقتصادي يتم من خلاله تفاعل عدة عمليات تنتج عنها مهارة غير مرئية تهدف بالأساس إلى تلبية رغبة المستهلك، وانتاج هذه الخدمات يمكن أن يكون مرتبط بمنتج مادي ملموس أو قد لا يرتبط بأي منتج.

2.1.3 عوامل نمو قطاع الخدمات:

تعرف الخدمات نمو مطردا منذ سنوات وهذا النمو ناتج عن مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي (OCDE, 2005, p. 09):

- الاصلاحات القانونية والتنظيمية التي عرفتتها أسواق النقل والاتصالات والخدمات المالية.
- التقليل من العراقيل في الاستثمار في القطاعات الخدمية وكذا توسع تجارة الخدمات.
- انفتاح أسواق الخدمات التي كانت سابقا محمية ضد المنافسة مما أدى إلى تنامي المنافسة في المؤسسات من أجل تحسين نوعية منتجاتها الخدمية، وأدى كذلك إلى توسع تجارة الخدمات وقد ساعد على هذا التطور التكنولوجي الحاصل في العالم
- الزيادة المتسارعة في الطلب على الخدمات اللازمة للإنتاج والتسويق في القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والبناء.

وتعود أسباب ارتفاع الطلب على الخدمات إلى ما يلي (الجعفري، 2003، صفحة 03):

- التوسع في الطلب على الخدمات الوسيطة (الخدمات الإنتاجية) التي يعتمد عليها في الإنتاج والتسويق وذلك نتيجة للتطور التكنولوجي، وبخاصة في الخدمات التي يعتمد انتاجها نسبيا على رأس المال أكثر من اعتمادها على العمل.

- أدى ارتفاع مستوى المعيشة إلى زيادة الطلب على الخدمات النهائية، وزيادة الطلب على السلع المنتجة للخدمات النهائية.

- جاء التوسع في إنتاج الخدمات نتيجة لتوسع القطاعات الأخرى في استخدام رأس المال على حساب العمالة لمواءمة العمليات الإنتاجية مع المستوى التكنولوجي المتطور، ونتج عن ذلك تحول أعداد كبيرة من العاملين في تلك القطاعات للالتحاق بوظائف رسمية (وظائف بأجر) أو إقامة مشاريع سواء بشكل رسمي أو غير رسمي لإنتاج خدمات محددة.

- أدى التوسع في قطاع الصناعي في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حساب القطاع الزراعي إلى انتاج خدمات متطورة، بحيث أصبح إنتاج تلك السلع والخدمات أساسا لإنتاج خدمات أخرى حيث يصبح تأهيل وتطوير خدمات البنى التحتية أمرا لازما للتوسع في إنتاج الخدمات غير الرئيسية بجودة عالية.

3 أهمية قطاع الخدمات:

إن النمو والتوسع المتسارع لأنشطة الخدمات في الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن الماضي أدى إلى تغيير هيكلي لاقتصاد العديد من دول العالم سواء تلك المتقدمة أو الناشئة حيث توجهت إلى اقتصاد قائم على القطاعات الخدمية، وقد نتج عن هذا التحول أن مقدار مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الاجمالي العالمي ارتفع من 55% سنة 1977 الى 70% سنة 2007 كما ان قطاعات الخدمات تشغل حوالي 70% من مجموع اليد العاملة في العالم وسنوضح فيما يلي تأثير قطاعات الخدمات على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية

1.2.3 أثر قطاع الخدمات على القيمة المضافة:

بما أن اغلب الاقتصاديات الحديثة في العالم أصبحت تتجه الى الاقتصاد الذي يعتمد على القطاع الخدمي بشكل موسع فإن مساهمة هذا الاخير في النمو الاقتصادي عرفت هي الاخرى تطورا ملحوظا

حسب (OCDE) فإن القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الدول الاعضاء في المنظمة ارتفعت بين سنتي 1987 و 1997 على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول 1: القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي من اجل

التنمية OCDE

التغير	97	87	
4.6	71.5	66.9	فرنسا
5.9	69.9	64.0	المانيا
4.2	51.4	47.2	كوريا
4.7	70.8	66.1	المملكة المتحدة
3.1	71.4	68.3	الولايات المتحدة

Source : The Service Economy , Business and Industry Policy Forum Series,OCDE,2000 ,P :41

واستمرت أهمية قطاع الخدمات في هذه الدول الى يومنا هذا حيث يعرف مقدار مساهمتها في الناتج

الداخلي الاجمالي ارتفاعا من سنة الى اخرى

الجدول 2: القيمة المضافة لقطاع الخدمات للدول الأكثر نموا (تريليون دولار).

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1.97	1.95	1.94	1.92	1.88	1.84	1.87	فرنسا
2.24	2.23	2.21	2.19	2.13	2.11	2.17	ألمانيا
1.89	1.83	1.8	1.76	1.73	1.70	1.76	المملكة المتحدة
12.18	11.91	11.81	11.57	11.38	11.15	11.35	و م أ

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي من الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart> تاريخ الاطلاع

2017/12/21

وحتى الدول التي تعتبر اقتصادياتها نامية اتجهت الى القطاعات الخدمية وحصل عن ذلك تغير بالزيادة

في القيمة المضافة التي تساهم بها هذه القطاعات في الناتج الداخلي الاجمالي على عكس القطاعات الاخرى

احصاءات البنك الدولي تبين ذلك

الجدول 3: نسب مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الإجمالي

نسبة مساهمة الخدمات %	نسبة مساهمة الصناعة %	نسبة مساهمة الزراعة %	الناتج الداخلي الاجمالي بليون دولار		البلد
			2017	2010	
51.6	44.1	10	46	8	الصين
48.9	45.2	26	30	15	الهند
63.1	57.6	18	23	5	البرازيل
54.2	42.9	35	48	6	MENA
60.8	55.6	24	29	5	أمريكا اللاتينية
49.8	46.7	25	29	16	جنوب آسيا
53.2	51.7	23	26	16	افريقيا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي من الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart> تاريخ الاطلاع

2017/12/21

من خلال الجدول تتضح الاهمية التي بات يحتلها قطاع الخدمات في اقتصاديات الدول النامية حيث بات يساهم بأعلى نسبة في الناتج الداخلي الاجمالي وتزايد مساهمته من سنة إلى أخرى على عكس قطاعي الزراعة و الصناعة فنسبة مساهمتهما اقل و تتراجع من سنة إلى أخرى و لعل اهم دولتين أحدث فيهما قطاع الخدمات قفزة نوعية نجد الصين التي احتلت المرتبة السابعة عالميا سنة 2002 لتتقدم سنة 2007 الى المرتبة الرابعة عالميا بعد الولايات المتحدة الامريكية و المملكة المتحدة و اليابان واستمرت في التقدم لتحتل المرتبة الثالثة عالميا متجاوزة بذلك العديد من الدول المتقدمة كألمانيا فرنسا ، كذلك الهند هي الاخرى سارت على نفس النهج حيث حققت المرتبة الخامسة عشر عالميا سنة 2002 وتطور قطاع الخدمات بها الى ان وصلت المرتبة العاشرة في سنة 2014، وقد تضاعفت القيمة المضافة لقطاع الخدمات بحوالي ثلاث اضعاف حيث

كان يبلغ 0.357 تريليون دولار سنة 2002 ليصل إلى 1.02 تريليون دولار.

2.2.3 أثر قطاع الخدمات على سوق العمل:

إن التوسع المستمر لقطاع الخدمات له أثر حتمي على سوق العمل وقدرة على استيعاب العمالة وقد أبرزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أثر الخدمات على حصص العمالة مقارنة بالقطاعات الزراعي والصناعي

الجدول 4: توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية (الوحدة بالألاف)

قطاع الصناعة			قطاع الزراعة			قطاع الخدمات			
2016	2015	2014	2016	2015	2014	2016	2015	2014	
5436	5397	5257	689	747	701	20959	20463	20530	فرنسا
11358	11330	11185	530	531	554	29863	29506	28709	ألمانيا
6648	6498	6546	1297	1268	1295	18855	18771	18451	كوريا
5811	5758	5781	374	374	380	25904	25623	25296	المملكة المتحدة
27121	26748	26255	2515	2372	2440	124329	123035	121027	وم أ

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية من الموقع:

<https://www.oecd-ilibrary.org/employment/data/statistiques-de-la-population-active/emploi-par-activite-et-statut-data-2017/05/07>

تاريخ الاطلاع : 2017/05/07

من خلال الجدول نلاحظ أن استيعاب قطاع الخدمات في دول المنظمة يتزايد من سنة إلى أخرى ويحتل المرتبة الأولى بتوظيفه لأكثر نسبة عمالة إذا ما قورن بقطاعي الزراعة والصناعة رغم هذا فإن هذين القطاعين استطاعا الحفاظ على معدلات نمو عمالة ثابتة الامر الذي ينتج عنه عدم حدوث اختلال هيكلي أو نمو قطاع على حساب قطاع اقتصادي آخر.

3.3 الاستثمار في القطاعات الخدمية:

نظرا للدور المتنامي لقطاع الخدمات والتحول في كل اقتصاديات العالم نحوها فقد شهد الاستثمار في هذه القطاعات هو الآخر ارتفاع ملحوظ، فحسب تقرير منظمة الامم المتحدة لسنة 2015

(UNCTED, 2015, p. 46) فقد تغيرت نسبة ارصدة الاستثمار في العالم في قطاع الخدمات خلال الفترة 2001-2013 من 5% الى 63% و في 2014 حافظت الخدمات في الاستثمارات العالمية على نفس النسبة تقريبا بحوالي 64% أي ضعف نسبة الاستثمارات في الصناعة التي بلغت حوالي 27% ، وحتى القيم المالية لأرصدة الاستثمار في قطاع الخدمات هي الاخرى عرفت تطورا و الجدول التالي يعكس هذه التطورات

الجدول 5: تطور أرصدة الاستثمار في قطاع الخدمات (بليون دولار)

2015	2007	2001	
16	12	4	الخدمات
7	5	2	الصناعة
2	1	0.5	الزراعة
0.6	0.5	0.2	قطاعات أخرى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستثمار، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . UNCTAD والملاحظ ايضا ان استحواذ قطاع الخدمات على النسبة الاكبر من مجموع الاستثمارات كان في

اغلب اقتصاديات العالم وليس في اقتصاد على حساب اخر والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 6: التوزيع القطاعي للاستثمارات في العالم (النسب المئوية %)

الخدمات	الصناعة	الزراعة	قطاعات أخرى	
65	27	6	2	الاقتصاديات المتقدمة
64	27	8	2	الاقتصاديات النامية
51	20	28	2	افريقيا
42	31	22	5	امريكا اللاتينية
70	26	2	2	آسيا
70	15	15	0	الاقتصاديات المتحولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الاستثمار، unctad، 2016، ص: 27.

ومن الخدمات التي حظيت بنسب كبيرة من الاستثمار في العالم هي التجارة بمختلف أنواعها، ذلك

الأنشطة المالية وأنشطة التأمين أصبح الاستثمار فيها مهما والخدمات الادارية و قطاع الاتصالات هو الآخر له نصيب مهم من الاستثمارات. كما أنه من الملاحظ أن الشركات الاجنبية لها أكبر حصة من الاستثمارات في قطاع الخدمات.

4. الاستثمار في القطاعات الخدمية بالجزائر:

1.4 مناخ الاستثمار في الجزائر:

كما سبق وذكرنا فإن المناخ الاستثماري يشمل المجالات القانونية والاقتصادية والادارية وحتى الاجتماعية والسياسية وفيما يلي سنعرض أهم ما قامت به الجزائر من اجل توفير مناخ استثماري يمكن من جذب المزيد من الاستثمار

1.1.4. الإطار القانوني والمؤسسي:

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى الى تطوير اقتصادها وتحقيق نمو اقتصادي وانعكس هذا من خلال اصدار مجموعة من التنظيمات و القوانين بهدف جذب المزيد من الاستثمارات وتنظيمها وفيما يلي سنعرض أهم الاطر القانونية والمؤسسية التي انتهجتها:

- القوانين المتعلقة بالاستثمار :

أصدرت الجزائر العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار منذ الاستقلال الى غاية 1990 أين عرفت عدة اصلاحات هيكلية في الاقتصاد من بينها تلك المتعلقة بالاستثمار حيث جاء قانون الاستثمار 1993 وتم تعديله في 2001 وأهم ما جاء به قانون الاستثمار الصادر في المرسوم التشريعي 93/12 هو عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب وفتح المجال للاستثمار في جميع المجالات عدا تلك التي تعتبر استراتيجية. وفي 20 أوت 2001 صدر القانون 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار ومن خلال هذا القانون تم ضبط وتحديد مفهوم الاستثمار كما ان أهم ما جاء به هذا القانون هو المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي وإلغاء التمييز بين الاستثمار الخاص و العام وتم هذا القانون بالأمر رقم 06-08 في 15 جويلية 2006 و جاء لتدارك النقائص وأوجه القصور في تشجيع الاستثمار في القوانين السابقة، وأصدرت في 03 أوت 2016 القانون 09-16 والمتعلق بترقية الاستثمار والذي نص على عدة ضمانات تحفز المستثمرين

الأجانب على نقل رؤوس أموالهم بالإضافة إلى هذه الضمانات منحت ضمانات أخرى تتعلق بخصوصية مختلف القطاعات العمومية لهؤلاء المستثمرين ومن هذه القطاعات نجد قطاع المحروقات والمناجم إضافة إلى القطاعات الخدمية والمتمثلة في قطاع البنوك وقطاع النقل البحري والبري وقد أتبع هذا القانون بعدة مراسيم و أوامر توضح كيفية العمل به كما أنه قدك عدة ضمانات للمستثمر الاجنبي أهمها ضمان حرية الاستثمار وضمان عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب و المحليين وضمان استقرار أحكام القانون المعمول به والشيء الملاحظ في هذا القانون أنه اعطى أهمية للاستثمار في القطاعات الخدمية.

- هيئات الاستثمار:

- تم إنشاء العديد من المؤسسات والوكالات لتهيئة المناخ الاستثماري و نذكر منها :
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI : تعتبر بديل عن وكالة ترقية و متابعة الاستثمار التي استحدثت بموجب قانون الاستثمار 1993 و تعتبر ANDI مؤسسة عمومية ذات طابع إداري مهمتها استقبال و توجيه المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب إضافة إلى مهام أخرى نذكر منها
- استقبال المستثمرين و تقديم كافة المعلومات لتسهيل التعرف إلى القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات.
- ربط علاقات تجارية بين المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين المحليين
- تنظيم حملات إعلامية تهدف إلى التعريف بمناخ الاستثمار في الجزائر.
- تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني للتحقق من أهلية الحصول على الامتيازات وكذلك إصدار القرار المتعلق بالفوائد كما تقوم بإصدار أمر إلغاء القرارات الخاصة بمنع الامتيازات كلياً أو جزئياً.

2.1.4 الأداء الاقتصادي:

حسب تقارير المنظمة العربية لضمان الاستثمار فإن الجزائر تشهد العديد من التطورات على مستوى المؤشرات الاقتصادية التي تعد عاملاً مهماً وأساسياً في جذب الاستثمارات فيما يلي ومن خلال الجدول التالي سنعرض أهم هذه المؤشرات:

الجدول 7: تطور الأداء الاقتصادي للجزائر

أثر المناخ الاستثماري في الجزائر على جذب الاستثمارات في القطاعات الخدمية

2017	2016	2015	2014	
197.6	173.9	227.6	219.5	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)
3.0	1.4	4.1	4.3	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)
36.9	38.8	36.8	37.5	إجمالي الانفاق الحكومي % من الناتج المحلي
4845.3	4136.9	5766.6	5670.6	الناتج المحلي للفرد (دولار)
7.4	4.8	4.0	4.0	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
18.4-	21.4-	2.9-	1.1	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
43.0	40.7	67.1	70.5	إجمالي الصادرات سلع و خدمات مليار دولار
60.5	61.6	68.7	67.4	إجمالي الواردات سلع و خدمات مليار دولار
82.6	96.2	198.5	198.0	إجمالي الاحتياطات الرسمية (مليار دولار)
16.4	28.3	35.3	35.3	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات
2.0	2.5	1.5	1.5	الدين الخارجي الاجمالي % من الناتج المحلي
11.2	12.1	9.0	9.4	معدل البطالة % من إجمالي القوى العاملة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير " مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، 2017" الصادرة عن

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

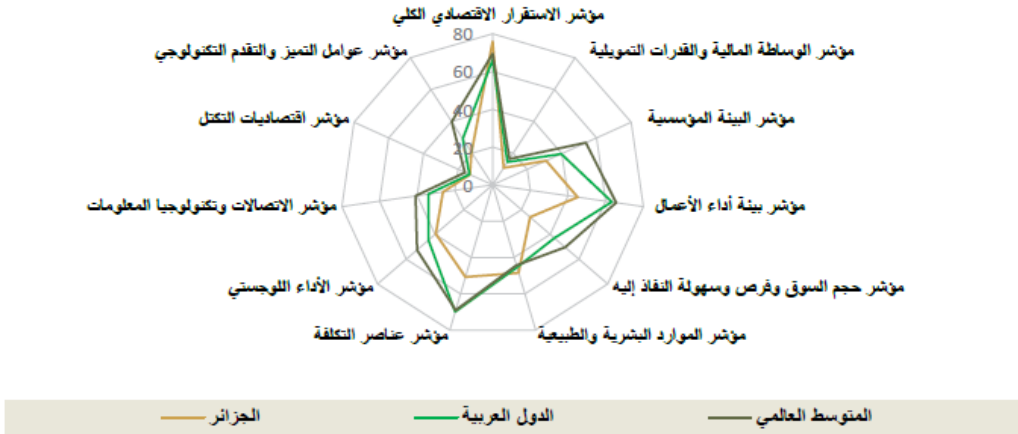
من خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ الأداء الاقتصادي لدول للجزائر حيث عرف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي نموا مطردا في الجزائر إلا أنه بدأ في التراجع كنتيجة لتهايوي أسعار المحروقات التي يتركز عليها الاقتصاد الجزائري، كما تأثرت العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي كنتيجة لنفس السبب فانخفض اجمالي الانفاق الحكومي من الناتج المحلي وإجمالي الصادرات و الواردات وإجمالي الاحتياطات الرسمية كما أن عدد الشهور التي تغطيها هذه الاحتياطات انخفضت إلى تقريبا النصف من 35.3 إلى 16.4 شهر، مقابل هذا ارتفعت بعض المؤشرات مثل التضخم و البطالة من كل هذا يمكن القول أن أداء الاقتصاد الجزائري قد تراجع بشكل محسوس بعد تهاوي أسعار النفط .

3.1.4 سهولة أداء الأعمال:

تؤثر سهولة أداء الاعمال على جذب المزيد من الاستثمارات والجدول التالي يوضح وضعية مؤشر

بيئة أداء الأعمال في الجزائر، والذي يشمل كل من هذه المؤشرات سهولة بدء الأعمال، التعامل مع تراخيص البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين و تنفيذ العقود

الشكل 1: الأداء والمكانة في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر جاذبية الاستثمار



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، ص:60.

من خلال قراءة الشكل أعلاه يمكن القول أن بيئة الأعمال في الجزائر ما زالت لم ترقى إلى الوضعية التي تؤهلها لجذب المزيد من الاستثمارات ويمكن إرجاع ذلك إلى تضاعف البيروقراطية وكثرة الاجراءات الادارية، جمود وعدم مرونة القوانين الخاصة بالملكية و تؤكد على هذا تقرير التنافسية الاقتصادية حيث جاء فيه أن درجة الحرية الاقتصادية الجزائرية هي 46.2، مما يجعل اقتصادها في الترتيب 171 في الدول الأكثر حرية في مؤشر 2019. ورغم زيادة نقاطها الإجمالية بمقدار 1.5 نقطة، مع تحسن حقوق الملكية، والحرية النقدية، وحرية الاستثمار، والحرية التجارية كما عرضت انخفاضاً حاداً في حرية العمل. تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عشرة بين الدول الأربعة عشر التي تم تقييمها بالكامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكانت النتيجة الإجمالية أن بيئة الأعمال بها أقل بكثير من المعدلات الإقليمية والعالمية كما أنه و حسب تقرير ممارسة الاعمال فإن بيئة الأعمال في الجزائر احتلت المرتبة 157 من بين 190 دولة حيث أنها تحتل في مؤشر بداية الأعمال المرتبة 150 بمعدل 17.5 يوم بالإضافة إلى أن الحصول على رخصة البناء يستغرق 136 يوم والحصول على الكهرباء يستغرق 93 وتسجيل الملكية يأخذ 55 يوم بالإضافة إلى أنها تحتل المرتبة 178 في درجة الحصول على الائتمان بمعدل 10 نقاط من 100 و في حماية المستثمرين الأقلية تحتل المرتبة 168 بمعدل 35 نقطة من 100 و في دفع الضرائب احتلت المرتبة 156 حيث تدفع الضرائب 27 مرة في السنة (world Bank Group, 2019) يمكن القول أنه حسب كل تقارير الهيئات الدولية

أن بيئة الأعمال في الجزائر لا تعتبر بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة إذا ما قورنت بالبيئة الاستثمارية التي توفرها دول اقتصاديات نامية أخرى .

2.4 الاستثمار في القطاعات الخدمية:

كما لاحظنا فيما سبق ان الجزائر تحاول خلق مناخ استثماري ملائم يمكن من جذب المزيد من الاستثمارات، رغم أن المؤشرات الدولية لقياس المناخ الاستثماري تدل على أن الجزائر تحتل مراتب متدنية وسنحاول من خلال مايلي التعرف على تأثير هذا على تدفقات الاستثمار عموما والاستثمار في القطاعات الخدمية خاصة

الجدول 8: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر (مليون دولار).

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1203	1635	584-	1507	1684	1499	2580	2301	2754	2632	1743	تدفقات الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

من الجدول نلاحظ تدفقات الاستثمار للجزائر تبقى متذبذبة لكنها لا تعكس الامكانيات التي تمتلكها الجزائر وتعتبر قاعدة 49-51 أكبر عائق للاستثمار في الجزائر حيث أكدت على هذا العديد من الدراسات الاقتصادية . كما يمكن القول أن هذه الاستثمارات ساهمت و لو بشكل طفيف في خلق شركات و بالتالي مناصب عمل كما يوضحه الجدول

الجدول 9 :المشاريع الاستثمارية الاجنبية الواردة الى دول الدراسة من 2013 إلى 2017

عدد الشركات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	عدد المشاريع
345	107665	66051	421

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، ص:61.

1.2.4 التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر:

على حسب ما سبق فإن الجزائر سجلت حوالي 421 مشروع بتكلفة حوالي 2354099 مليون دينار جزائري ووفرت أكثر من 100000 وظيفة وقد كان توزيع هذه الاستثمارات كما يوضحه الجدول الموالي

جدول 10: التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	الحصة (%)	القيمة بمليون دينار	الحصة (%)	مناصب الشغل	الحصة (%)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	619	0.54
البناء	142	15.76	82593	3.28	18675	16.40
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	63928	56.14
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.93
النقل	26	2.89	18966	0.75	1639	1.44
السياحة	19	2.11	128234	5.09	14080	12.36
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	11242	9.87
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.32

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2017) من الموقع الالكتروني :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investisment?id=39> تاريخ الاطلاع

2018/09/21:

من الجدول السابق يمكن القول أن القطاعات الخدمية في مجموعها (صحة، نقل، سياحة، خدمات وإتصالات) وصل عدد الاستثمارات فيها إلى 188 مشروع استثماري و بنسبة لا تتعدى 20.87% من مجموع الاستثمارات بالجزائر وحتى نسبة القيمة المالية للاستثمار في هذه القطاعات لا تتعدى 15.13% و توفر حوالي 26.92 % من مجمل اليد العاملة الموظفة و تبقى هذه النسب قليلة إذا ما قورنت بقطاع الصناعة الذي يستحوذ على 61.93% من مجموع الاستثمارات أي حوالي الثلثين و قيمة مالية تتعدى 80% و يوظف أكثر من نصف اليد العاملة التي توظفها هذه الاستثمارات و يمكن إرجاع هذا إلى أن أغلب المشاريع في القطاع الصناعي تتركز في قطاع المحروقات لميزة هذا القطاع في درجة المخاطرة المنخفضة و المردودية العالية مقارنة بباقي القطاعات.

5. خاتمة:

يعد الاستثمار الأجنبي أحد أهم أدوات التمويل في الاقتصاديات المعاصرة، ولأجل جذب وتنويع الاستثمارات خصوصا في القطاعات الخدمية التي أصبحت تستحوذ على ثلثي الاستثمارات في العالم بذلت

كل من الجزائر مجهودات كبيرة لأجل تحسين مناخ الاستثمار وبالتالي جذب الاستثمارات خصوصا وأنها تهدف إلى تحقيق تنويع اقتصادي يمكنها من الحد من التبعية المطلقة للمحروقات وقد توصلنا من خلال هذه الورقة إلى النتائج التالية:

● إن انعكاس المناخ الاستثماري على جذب الاستثمارات يعتبر واضحا، فالدول التي حسنت المناخ الاستثماري من خلال مختلف المؤشرات والترتيبات الدولية فإن تدفقات وأرصدة الاستثمار كانت بها جيدة هي الأخرى و تعرف نموا مطردا من سنة إلى أخرى و أفضل مثال على ذلك الهند والصين التي عرفت نسب مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع كبيرا.

● التحولات الكبيرة نحو اقتصاد المعرفة التي شهدتها الاقتصاد العالمي أدت إلى زيادة الاستثمار في القطاعات الخدمية حيث أصبحت تحتل أكثر 60% في أغلب الاقتصاديات وتطورت أرصدها بـ 4 أضعاف من 4 بليون دولار سنة 2001 إلى 16 بليون دولار سنة 2015.

● الجزائر سعت إلى توفير مناخ استثماري مناسب يمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات، حيث أصدرت مجموعة من التشريعات (قوانين، مراسيم تنفيذية) وتحسين أداء الاقتصاد رغم هذا إلا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية بقيت ضعيفة

● غياب منظومة قانونية تنظم الاستثمار في الخدمات و امتيازات تمنح لهذا القطاع من أجل تشجيع الاستثمار فيها .

تدفقات الاستثمار كانت متذبذبة وتأثرت بتدهور أسعار النفط نظرا لتراجع أداء الاقتصاد الجزائري و يمكن القول أن الاستثمار في قطاع الصناعة يحتل الصدارة في الجزائر بنسبة حوالي 62% ويليه قطاع الطاقة لكن يبقى الاستثمار في القطاعات الخدمية قليل حيث لا تتعدى الاستثمارات في كل الخدمات نسبة 15% خصوصا إذا ما قارناه بالاستثمارات في هذه القطاعات في العالم.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

■ بما أن الخدمات أصبحت ذات أهمية في كل الاقتصاديات، وجب على الجزائر الاهتمام بهذا القطاع وتطويره حتى يصبح بإنتاجية تسمح له التأثير فعليا في الاقتصاد وذلك من خلال إعداد منظومة تشريعية

فعالة وتقديم تحفيزات ضريبية لهذه القطاعات من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبية.

- تطوير أداء الاقتصاد الجزائري والتحكم في مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي وخاصة ما يتعلق بالتضخم وأسعار الصرف لما لها من تأثير مباشر على الاستثمار حيث ان العائد من الاستثمار يكون في المدى الطويل وبالتالي يجب أن تبقى مستويات التضخم في نفس المستوى
- ضرورة تطوير بيئة الأعمال وجعلها أكثر مرونة حتى يتمكن من جذب المزيد من الاستثمارات وذلك من خلال تسهيل الاجراءات الإدارية والحد من العوائق البيروقراطية.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

بلعيد بلعوج.. الآثار المترتبة عن الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة.مجلة العلوم الانسانية، العدد2002، 03، ص:62.

تيسير العجارمة، التسويق السياحي، عمان، دار الحامد للنشر و التوزيع،2005،ص:19.

سفيان قعلول، حاذية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، دراسات اقتصادية صندوق النقد العربي،2017،ص:11.

عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي:تحليل كلي. القاهرة: مجموعة النيل العربية،2003،ص:190.

علي لطفي، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2009،ص:18.

محمد مزعل حميد، و محمد عبد الله خلف أهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الخاصة في قطاع الاسمنت. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية،2017،ص:191.

محمود الجعفري قطاع الخدمات الفلسطيني و دوره في عملية التنمية الاقتصادية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية،2003،ص:03.

مصطفى فاضل حمادي، و مروان عبد الملك ذنون، محددات الاستثمار المحلي في تركيا - دراسة قياسية-مجلة

تنمية الرافين، 2014، ص: 270

مليكة يحيات، و فاطمة دحماني محور العلاقة القائمة بين الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1998-2012). مجلة الاقتصاد و الاحصاء التطبيقي، 2014، ص: 59.

• المراجع باللغة الأجنبية:

- Lendrevie, J. (2006). Théorie et pratique du marketing. Paris: Dunod,P:26.
- Monhanty, P., & Lakhe, R. (2013). Total quality Management in the service sector . india: Jaico publishing house,P:36.
- OCDE. (2005). Les Services et la croissance économique " emploi -productivité-inovation". les éditions de l'OCDE,P:09.
- UNCTED. (2015). rapport sur les investissement Direct Etrangers. UNCTED,P:46.